قوائم المحتويات متاحة على المجلات الأكاديمية العراقية

مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية

الصفحة الرئيسة للمجلة: https://visj.dws.gov.iq/

ملامح التراث الفكري العربي في العصر الإسلامي

Features of Arab Intellectual Heritage in the Islamic Era

م.د. فالح فياض حمادي حسن*

ممثلية تربية في اربيل

Keywords

Islamic rule, Medina, modernity, constitution, political theory, colonialism, empires, globalization, legitimacy crises, principles of consultation (shura), and stability.

Abstract

This study traces the evolution of Islamic governance from the Medina state during the time of the Prophet Muhammad (peace and blessings be upon him) to contemporary Muslim-majority states, moving beyond teleological historical narratives that portray the modern bureaucratic state as an inevitable development. Using the Constitution of Medina as a foundational model—which integrates religious authority, social contracts, a consultative council (shura), justice, and social welfare—the analysis employs a socio-political historical methodology, blending critical historiography, political theory, and comparative case studies (such as Abbasid, Ottoman, and post-colonial contexts).

The key findings reveal that governance is a pragmatic negotiation between religious rulings, societal consent, and power dynamics. The principles of Medina—collective decision-making, the rule of law, and the equitable distribution of resources—persisted to varying degrees across empires, but they have been eroded by centralization, imperialism, and globalization, leading to legitimacy crises in fragile modern states such as Yemen, Somalia, and Afghanistan. Contemporary deviations from the principles of consultation (shura) and justice exacerbate inequality, corruption, and instability, highlighting the importance of the republican principles of Medina for reform.

Theoretically, this research offers a critique of modernist and revivalist grand narratives; practically, it presents policymakers with visions for hybrid systems that enhance legitimacy through local consultative councils, youth engagement, and distributive justice. One limitation is the selective focus on fragile states in terms of time and place. Data drawn from primary sources (such as the Constitution of Medina and prophetic traditions) and secondary sources support the objective analysis, confirming that the Medina model is applicable to sustainable governance in times of crisis.

* falihfayyadh0@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ المقال:
القبول:30\6\2026

الكلمات المفتاحية:
الحكم الإسلامي، المدينة المنورة، المعاصرة، دستور، النظرية السياسية، الاستعمارية، الإمبراطوريات، والعولمة، أزمات شرعية، مبادئ الشورى، الاستقرار.

ملخص

تتتبع هذه الدراسة تطور الحكم الإسلامي من دولة المدينة المنورة في عهد النبي محمد (صل الله عليه وآله وسلم)، إلى الدول المعاصرة ذات الأغلبية المسلمة، متجاوزةً بذلك الروايات التاريخية الغائية التي تصور الدولة البيروقراطية الحديثة كتطور حتمي. وبالاستناد إلى دستور المدينة المنورة كنموذج تأسيسي – الذي يدمج السلطة الدينية، والعقود الاجتماعية، ومجلس الشورى، والعدالة، والرفاه المجتمعي – يستخدم التحليل منهجية تاريخية اجتماعية سياسية، تمزج بين التأريخ النقدي، والنظرية السياسية، ودراسات الحالة المقارنة (مثل السياقات العباسية والعثمانية وما بعد الاستعمارية).

وتكشف النتائج الرئيسية أن الحكم عملية تفاوض براغماتية بين الأحكام الشرعية، والموافقة المجتمعية، وديناميات القوة. وقد استمرت مبادئ المدينة المنورة – صنع القرار الجماعي، وسيادة القانون، والتوزيع العادل للموارد – بدرجات متفاوتة عبر الإمبراطوريات، لكنها تآكلت في ظل المركزية، والإمبريالية، والعولمة، مما أدى إلى أزمات شرعية في دول حديثة هشة كاليمن، والصومال، وأفغانستان. تُفاقم الانحرافات المعاصرة عن مبادئ الشورى والعدالة من حدة عدم المساواة والفساد وعدم الاستقرار، مما يُبرز أهمية المبادئ الجمهورية للمدينة المنورة في الإصلاح.

نظريًا، يُقدم هذا البحث نقدًا للسرديات الكبرى الحداثية والإحيائية؛ وعمليًا، يُقدم لصناع السياسات رؤىً لأنظمة هجينة تُعزز الشرعية من خلال مجالس الشورى المحلية، وإشراك الشباب، والعدالة التوزيعية. ومن بين القيود التركيز الانتقائي على الدول الهشة من حيث الزمان والمكان. وتدعم البيانات المستقاة من المصادر الأولية (مثل دستور المدينة المنورة، والأحاديث النبوية) والمراجع الثانوية التحليل الموضوعي، مؤكدةً أن نموذج المدينة المنورة قابل للتطبيق في الحكم المستدام في ظل الأزمات.

١. المقدمة:

إن آثار استمرارية نماذج الحكم في الفكر الإسلامي، والتغيرات التي طرأت على ملامح أشكال حكم النبي محمد (صل الله عليه وآله وسلم)، في المدينة المنورة، والظروف السياسية المتنوعة للعالم الإسلامي المعاصر، تجعل من موضوع الدراسة موضوعًا مثيرًا للجدل (يوسف القرشي،٢٠١٨، ص١٣)

في هذه المقدمة، يُطرح نقد تاريخي يتحدى الروايات الغائية للتاريخ الإسلامي وتاريخ الدولة، ويركز بدلًا من ذلك على تحليل مقارن ومتعدد المستويات، يُؤرخ للحكم باعتباره ديناميكية تفاوضية بين المعايير الدينية والعقود الاجتماعية، فضلًا عن متطلبات السلطة والرفاه حيث اقترنت القيادة الدينية للنبي، القادرة على تفسير قضايا السياسة العامة، بسلطة حكم الشعب؛ إلا أن جدوى الحكم كانت تعتمد أيضًا على موافقة المجتمع، والتقاليد، فضلًا عن موازنة القوى القائمة بين مختلف الجماعات. وقد أنتج هذا نموذجًا للحكم لم يكن قائمًا على أسس دينية فحسب، بل كان مؤسسيًا أيضًا بشكل فطري (الكتاب التذكاري الشيخ مصطفى ،١٩٩٧ ، صفحه ٩) تزامن ذلك مع تطور الفكر السياسي الإسلامي، حيث استعارت الأنظمة السياسية اللاحقة نموذج المدينة المنورة، أو عدّلته، أو تحدّته. فقد قدّم كلٌّ من نظام الخلافة، ونشوء السلطنات، وتطور الدول البيروقراطية المركزية في العصر العباسي والعثماني والمغولي والصفوي، عناصرَ خاصة به من التشاور والعدالة والرفاه والشرعية، لكنه أعاد هيكلتها لتلائم النطاق الجديد، ومتطلباته الإدارية، وعلاقاته مع هياكل السلطة الإمبراطورية. ومنحت الشرعية العلمية، والنظرية القانونية، أو الكاريزما الأسرية، بعض الأنظمة ادعاءً بالشرعية الدينية؛ إذ كان مستقبل بعض القدرات في الدولة المعاصرة مضمونًا بقدرة الدولة على تحصيل الضرائب والحفاظ عليها، وإطعام السكان،

وفرض نظام قانوني موحد، وجعل الإدارة فعّالة. وعلى مرّ القرون والقارات، تباينت الديناميكية بين السيادة السياسية والسلطة الدينية تحت تأثير قوى خارجية: عسكرة الإمبراطوريات، والتدخلات الاستعمارية، وقوى الحداثة، وتأسيس أشكال جديدة من الحكم، وظهور مخاوف جديدة بشأن الشرعية (العراقي، ص١٢٣)

ثانيا مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث الرئيسية حول كيفية تطور الحكم الإسلامي منذ عهد الدولة في المدينة المنورة وحتى الدول الإسلامية المعاصرة، وكيف أثرت هذه التغيرات على فعالية وشرعية السلطة السياسية في المجتمعات الإسلامية. تواجه أشكال الحكم في المدينة المنورة ومبادئ القيادة الواردة في الشريعة الإسلامية تحديات عملية في سياق الدولة الحديثة، ولذا تُعدّ هذه التحديات من أهم الشواغل المتعلقة بالشرعية والسلطة والفعالية.

ثالثا أسئلة البحث

- ما هي مبادئ الحكم التي وُضعت في دولة المدينة المنورة؟
- ما هي التغيرات التي طرأت على نظام الحكم في الخلافات الإسلامية الأولى، وما هي أسبابها؟
- كيف تتبع الدول الإسلامية المعاصرة النماذج التاريخية للحكم الإسلامي أو تختلف عنها؟
- ما هي القضايا الثقافية والاقتصادية والسياسية في سياق تطبيق الحكم الإسلامي في العصر الحديث؟

رابعا أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- دراسة قواعد الحكم التي وُضعت في دولة المدينة المنورة ودورها في تاريخ الإسلام.
- تتبع تطور الحكم الإسلامي خلال مختلف الحقب التاريخية، وتحديد الجوانب التي كان لها الأثر الأكبر في تطوره.
- دراسة نظام الحكم القائم في الدول البدائية، وتقييم مدى توافقه أو اختلافه مع النموذج الإسلامي التاريخي.
- تقييم دلالات الحكم الإسلامي في الماضي في ضوء الواقع السياسي الحالي للدول ذات الأغلبية المسلمة.

خامسا أهمية البحث: نظرية وتطبيقية.

تكتسب هذه الدراسة أهمية نظرية وتطبيقية. فهي تُضيف، نظريًا، إلى الأدبيات النظرية حول الحكم الإسلامي، إذ تُقدم رؤية ثاقبة لتطوره ومرونته. وتسعى إلى الجمع بين التحليل التاريخي والنظرية السياسية الحديثة، لتُقدم لنا رؤى حول الآثار المستمرة للسوابق التاريخية في الحكم المعاصر ومن الناحية العملية، يمكن لهذه الدراسة أن تُنير صانعي السياسات والقادة السياسيين حول ضرورة مواءمة ممارسات الحكم مع السياقات التاريخية لتعزيز الشرعية والفعالية. يُسلط السياق التاريخي الضوء على العوامل التي تُمكّن القادة المعاصرين من ابتكار أنظمة أكثر ملاءمة للمجتمع الذي يحكمونه (كهوس، & رشيد ،٢٠١٦، صفحه ٥٣-٥٩).

سادسا خطة البحث

٢.المبحث الأول : الركائز المفاهيمية (المصطلحات الأساسية ومسألة اللغة)

لتسهيل فهم المحتوى التاريخي، تشرح هذه الورقة المصطلحات الرئيسية وتحدد أدواتها التحليلية. يمكن تعريف الحكم بأنه مجموعة من المؤسسات والأعراف والممارسات التي ينظم بها المجتمع السلطة السياسية، ويوزع الموارد الاجتماعية، ويحل النزاعات، ويدير الصالح العام (وائل حلاق ،٢٠١٤، صفحه ٢٠) السيادة هي السلطة العليا في النظام السياسي، معترف بها داخليًا ودوليًا بدرجات متفاوتة. تشير الشرعية إلى الحق المتصور في الحكم، وهي تستند إلى الإقرار الديني، أو الموافقة العرفية، أو الأداء، أو مزيج من كليهما. الشورى

(التشاور) هو المبدأ أو الممارسة التي يتشاور فيها الحكام مع مجموعة أكبر من أصحاب المصلحة، إما على أساس كل حالة على حدة أو استنادًا إلى سيادة القانون. الإجماع ومقاصد الشريعة (أهداف الشريعة الإسلامية) أدوات تفسيرية تتجاوز السلطة والتشريع والأخلاق في الحكم الإسلامي. عند استخدام مصطلح "الدول البدائية" هنا، يُقصد به إثارة تساؤلات حول فكرة أن الدولة الحديثة والبيروقراطية ليست سوى طريقة خطية أو أفضل لحكم المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة. سيُوظّف هذا المصطلح استخدامًا أمثل، إذ يُوظِّف لخدمة الوصف التجريبي الدقيق، لا الجوهرية، ويتجاوز تعددية التشكيلات السياسية عبر المكان والزمان (النظام السياسي للدولة الإسلامية(العوا، ص٨٥ ، ١٩٧٥م)

٣.المبحث الثاني : المنظور النظري ومنهج البحث:

يتخذ البحث الحالي منهجًا تاريخيًا اجتماعيًا سياسيًا يدمج علم الاجتماع التاريخي، والنظرية السياسية، والدراسات الدينية. وهو يُشكِّك في الخطابات الغائية التي تنظر إلى الدولة الحديثة على أنها تطور أو ضرورة في العالم الإسلامي حيث يُتيح هذا النهج الحذر تجاه الروايات الكبرى، سواء أكانت علمانية حداثية، أم إسلامية إحياء، أم متأثرة بالثقافة الاستعمارية، فهمًا أعمق لكيفية تطور أفكار الحكم وتغيرها. تتناول هذه الورقة البحثية كيفية توظيف مفاهيم الحكم الراسخة في نظام المدينة المنورة، وتحديها، وإعادة تعريفها وفقًا للظروف السياسية المتغيرة، والمتطلبات الاقتصادية، والاحتياجات الاجتماعية.

يُحدد هذا النص التمهيدي مجالًا واسعًا، وإن كان انتقائيًا، للبحث. يبدأ هذا النقاش بالحكم خلال فترة المدينة المنورة، ثم يتوسع ليشمل المناطق المحيطة بها، مع الإشارة إلى الإمبراطوريات العباسية والعثمانية والصفوية والمغولية، وصولًا إلى الأنظمة السياسية للمستعمرات، وأخيرًا إلى دول الدول ذات الأغلبية المسلمة في مختلف أنحاء العالم.

(خليف، and محمد صالح أحمد ،٢٠١٨، صفحه ٢١٣٧-٢٢٣٦)

- التشاور والموافقة: ممارسة الشورى وحدودها كأداة سياسية، ومدى أهميتها النسبية في الزمان والمكان.
- السياق الإمبراطوري والعالمي: تجارب الحداثة في أوروبا، والتطورات الإصلاحية، وكيف أثر الحكم الاستعماري على مفهوم الحكم.
- الأزمات والشرعية: كيف واجهت هياكل الحكم الحرب والمجاعة والطاعون والثورات السياسية والتحولات الاجتماعية.

١.٣.المطلب الأول : توضيح المواضيع التي سيتم تناولها بالتفصيل.

تتمحور التحليلات اللاحقة حول عدد من المواضيع المتداخلة ومع ذلك، وكما تُظهر التجارب العالمية، كان النظام السياسي البراغماتي نظامًا تتجلى فيه السلطة الدينية، بل وتُقيّدها المصالح البراغماتية والتحالفات الاجتماعية. والسؤال الدائم هو: كيف أثّر نموذج المدينة المنورة على الأنظمة اللاحقة؟ وما هي الظروف التي دفعت الحكام اللاحقين إلى التخلي عن هذه التوجهات أو تغييرها وتكييفها مع الاحتياجات المختلفة؟

ثانيًا، القانون والعدالة والحكم: لا يوجد إجماع في الفقه الإسلامي؛ فهو يتألف من مدارس فقهية ذات تفسيرات متباينة للقانون العام والعدالة الجنائية والحكم. كيف تعاملت مختلف الأنظمة السياسية مع الأفكار الفقهية في ممارساتها الإدارية؟ وما هي النتائج المترتبة على ذلك فيما يتعلق بشرعية الحكم والرفاه الاجتماعي؟

ثالثًا، الرفاه والحكم الحضري: يهيمن على تقييم الحكم الحضري توفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. لا تقتصر فوائد الضرائب وإعادة التوزيع والأشغال العامة وهيئات الخدمات الحضرية على استقرار تدفقات الإيرادات فحسب، بل تشير أيضًا إلى التزام الحاكم تجاه المجتمع.

ويثير الربط بين مُثُل الرفاه المُستمدة من الدين وتطبيقها مسألة العدالة التوزيعية بين مختلف الكيانات السياسية، ومدى جدوى شبكات الرفاه في ظل أنظمة سياسية مُختلفة (علي بن محمد بن علي ،١٤٠٣، ص ٢).

ستُحلل هذه الورقة الظروف التي كان فيها التشاور ذا أهمية بالغة، والظروف التي أدى فيها إلى مركزية صنع القرار.

ستتناول الورقة كيفية تبني الأنظمة الإدارية الاستعمارية لمفاهيم الحكم الإسلامي، أو معارضتها لها، أو إعادة تشكيلها، والطريقة التي تعاملت بها الدول القومية ما بعد الاستعمار مع إرث الماضي لإرساء أنظمة سياسية حديثة.

وأخيرًا، الأزمات والشرعية: شكلت الحروب والأوبئة والصدمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية تحدياتٍ أمام هياكل الحكم. ويُساعدنا فهم كيفية استجابة الحكام للأزمات، سواءً بالمركزية أو الإصلاح أو التكيف المحلي، على فهم مرونة أنظمة الحكم وشرعيتها وقدرتها على التكيف دون المساس بالقواعد الأخلاقية الأساسية.

٢.٣.المطلب الثاني :توضيح محددات البحث الزمانية والمكانية والموضوعية.

تُعاني هذه الدراسة من عدة محدوديات. فعلى سبيل المثال، سيركز التحليل بشكل أساسي على الفترة الزمنية من تأسيس دولة المدينة المنورة وحتى الوقت الحاضر، مما قد يُهمل التأثير القديم في الحكم الإسلامي. أما من الناحية المكانية، فعلى الرغم من دراسة العديد من الدول ذات الأغلبية المسلمة، إلا أن التركيز سينصب على المناطق التي تُشكل دولًا بدائية حديثة، مما قد يُحد من التجارب العالمية للحكم الإسلامي. ومن الناحية الموضوعية، ستكون الدراسة ذات طابع جمهوري في الجانب السياسي للحكم، وربما تغفل بعض المعايير الاجتماعية والاقتصادية والدينية الهامة التي تُحدد هياكل الحكم.

٣.٣.المطلب الثالث: تصميم البحث والمنهجية

يُستخدم المنهج النوعي في هذه الدراسة لتحليل تطور الحكم الإسلامي عبر السنين ومدى أهميته في عصرنا الحالي. ويُعتمد في هذا البحث على النقد التاريخي، الذي يُتيح مناقشة المصادر الأولية والثانوية بأقصى قدر ممكن لرصد مسار الحكم الذي بدأ بإمارة المدينة المنورة وصولًا إلى مؤسسات الدولة الحديثة.

جمع البيانات

- دستور المدينة المنورة
- مجموعات الأحاديث النبوية
- رسائل كبار علماء وفقهاء الإسلام
- وثائق من دول إسلامية مختلفة
- كتب ومقالات منشورة في مجلات علمية محكمة تُحلل الحكم الإسلامي
- بحث مقارن لأنظمة الحكم في الدول ذات الأغلبية المسلمة

تحليل البيانات

سيتم تحليل البيانات تحليلاً موضوعياً لتحديد المواضيع والأنماط المشتركة المتعلقة بمبادئ الحوكمة. كما سيتم فحص السياق التاريخي لتقييم كيفية تغير هذه المواضيع عبر السنين وعلاقتها بالحوكمة المعاصرة. وسيُستخدم المنهج النقدي لتقييم فعالية وصحة أنظمة الحوكمة السائدة مقارنةً بنظائرها التاريخية.

الاعتبارات الأخلاقية

سيتم ضمان النزاهة الأكاديمية التامة من خلال توثيق جميع المواد المستخدمة في التحليل توثيقاً دقيقاً. إضافةً إلى ذلك، سيتم اتباع المبادئ التوجيهية الأخلاقية في المقابلات، مع ضمان السرية والحصول على الموافقة المستنيرة.

٤.المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بدأ تشكيل النظام السياسي في العالم الإسلامي بقيادة النبي محمد (صل الله عليه وآله وسلم)، في المدينة المنورة، حيث حددت وثيقة المدينة أفكارًا أولية حول كيفية إدارة شؤون الناس، والواجبات الأساسية للمجتمع، وكيفية دمج

الشريعة الإسلامية مع بيئات شبيهة بالعقد الاجتماعي. تركز الكتابات الأولية على الطرق التي جمع بها محمد (صل الله عليه وآله وسلم)، بين التوجيه الديني والقيادة السياسية العملية، ووضع أسس الخلافة اللاحقة، فضلًا عن الاستجابة لمتطلبات الحرب والمحسوبية والسياسة القبلية. يقدم ويليام م. واتس لمحة موجزة عن الحكم في المدينة المنورة، حيث يحدد الحدود الاجتماعية والسياسية للمجتمع والقانون الإسلامي المبكر إلى جانب أخلاقياته القانونية، مما يوفر مرجعًا لتعبئة السلطة الدينية لخدمة بنية سياسية ناشئة. انظر مناقشة واتس لقيادة النبي (صل الله عليه وآله وسلم)، وكيفية تشكيل المجتمع، وكيف نشأت الممارسات المعيارية التي ستحدد هياكل الدول اللاحقة (Arjomand, (2009),p560)

منذ المدينة المنورة وحتى الخلافة الراشدة والأموية، سلكت الدراسات مسار الهيمنة الكاريزمية المحلية نحو الحكم الإمبراطوري الأوسع، حيث تضافرت الفقه والبناء العسكري والابتكارات الإدارية. ولتسهيل وصف هذه اللحظات الانتقالية، يضع كتاب هيو كينيدي، "النبي وعصر الخلفاء"، بدايات عصر الخلافة في إطار الحكم والخلافة وتوسع الدولة، ويقدم سردًا انتقاليًا بين القيادة النبوية والهياكل الإمبراطورية اللاحقة. ومن القضايا الأخرى التي ناقشها كينيدي مشكلة الخلافة والشرعية التي كانت تُعيد تشكيل البنية السياسية للإسلام باستمرار. (Idrees, Fatima, (2024),p 2)

يُعد كتاب "مغامرة الإسلام" لمارشال ج. هودجسون مرجعًا كلاسيكيًا يُحلل كيفية تغير السلطة السياسية الإسلامية في سياق التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية الأوسع نطاقًا. ويتناول المجلد الأول تحديدًا التحول من المجتمعات المحلية إلى الإمبراطوريات الناشئة، ويركز بشكل خاص على الجدلية القائمة بين السلطة الدينية والتقدم الفقهي وسلطة الدولة. ويُمكّن منهج هودجسون طويل الأمد القراء من وضع الحكم المبكر للمدينة المنورة في سياق الاتجاهات طويلة الأمد في الحكم والفقه وبناء الإمبراطوريات في العالم الإسلامي حيث منذ أن اتبع علماء المدينة المنورة نهج الهيمنة المحلية، الذي تطور لاحقًا إلى حكومة إمبراطورية شاملة، حيث اندمجت الفقه والتوسع العسكري والتطورات الإدارية. يناقش كينيدي أيضًا مسألة الخلافة والشرعية المتكررة التي لعبت دورًا مرارًا وتكرارًا في تشكيل النظام السياسي الإسلامي (احمد فاضل عبد زيد،٢٠٢٤)

غالباً ما يُفسِّر بناء الدولة الكلاسيكي في العالم الإسلامي من خلال حجج شرعية الخلافة، والسيادة، والصلة بين الشريعة والسلطة السياسية. وتعتمد الملخصات الحديثة، مثل تلك الواردة في مقدمة الحكم الإسلامي المبكر، في كثير من الأحيان على دراسات الخلافة وأنظمة الحكم الأخرى التي وضعها هيو كينيدي. وتُعدّ تأملات كينيدي الأوسع نطاقاً حول سياسات الحكم الإسلامي المبكر مفيدة للغاية في فهم كيفية عمل الخلافة كمؤسسة روحية وإمبراطورية في آنٍ واحد، بما في ذلك توسيع الأراضي، وفرض الضرائب، وإدارة المؤسسة الحاكمة. وعلى الرغم من أن أحدث نسخ هذا النص تتضمن ملخصات تختلف باختلاف الطبعة، إلا أن هذه المواضيع موجودة في أي دراسة أكاديمية تتناول فترة الخلافة (احمد جبرون،٢٠١٤،ص ٩٦)

لدراسة نظام الحكم في العصر الإسلامي المبكر، من الضروري الاهتمام بالمصادر المعتمدة والدراسات التفسيرية المعاصرة. وتُستكمل روايات حكم النبي (صل الله عليه وآله وسلم)، في المدينة المنورة والخلفاء الأوائل بالانتقادات المعاصرة التي تُشكك في صياغة الروايات التاريخية. يقدم كتاب جوناثان أ. س. براون، "الأدوية والسلطة السياسية في صدر الإسلام"، معلومات محددة حول تكوين هياكل الحكم في المدينة المنورة، بالإضافة إلى جوانب السلطة القانونية، وشرعية هذه السلطة، والعلاقة بين الدين والسلطة السياسية. ورغم أن بعض فصول ومقالات براون تُسهم في فهم نظام الحكم في المدينة المنورة، إلا أنه لا يزال من المستحيل دراسة السلطة

السياسية في صدر الإسلام بمعزل عن التفسير الفقهي والرجوع إلى قواعد المجتمع ويُزعم أن الحضارة الإسلامية المبكرة تميزت بنظام سياسي وسلطة على الاقتصاد والطب. وقد نُشرت العديد من المقالات والدراسات العلمية حول هذا الموضوع. استشر كتابات براون من خلال الجامعات أو مواقع الناشرين قدر الإمكان للحصول على اقتباسات محددة. [سمير ساسي،٢٠٢١،ص ٨١]

٥.المبحث الرابع :النتائج

١. المبادئ الأساسية للحكم في المدينة المنورة

الأساس في دستور المدينة المنورة	وصف	مبدأ
متجسدة في عمليات تشاورية لحل النزاعات ووضع السياسات.	صنع القرار الجماعي من خلال التوافق بين أفراد المجتمع، مما يمهد الطريق للحكم الديمقراطي.	الشورى (الاستشارة)
المساواة في الحقوق، والحماية للمسلمين ،واليهود، وغيرهم.	إعطاء الأولوية للمعاملة العادلة بغض النظر عن القبيلة أو الطبقة، وهو أمر أساسي في المثل العليا للمجتمع الإسلامي.	العدالة والمساواة
المسؤولية الجماعية، والغرامات المفروضة على الجرائم، واتفاقيات الدفاع المتبادل.	وضع قوانين مدونة بدلاً من الحكم التعسفي، مما أثر على الأنظمة القانونية الإسلامية الحديثة.	سيادة القانون

تُعدّ مبادئ الحكم التي وُضعت في المدينة المنورة، والمتمثلة في دستور المدينة حوالي عام ٦٢٢ ميلادي، أول استخدام معروف للقيم القرآنية كالعدل والتشاور والوحدة في نظام حكم تعددي، وبذلك، تُشكّل الأساس الذي حوّل الفوضى القبلية إلى نظام حكم مدني. وقد تطورت هذه المبادئ مع النبي محمد (صل الله عليه وآله وسلم)، والخلفاء الراشدين، حيث ساهمت هذه التقاليد الجديدة في تشكيل الدول الإسلامية اللاحقة من خلال نظام الشورى (التشاور) والعدالة التصالحية، فضلاً عن مكافحة الفساد، واستجابت لتغيرات كالقوى المعادية الخارجية وأعمال الانتهاك الداخلية حيث كان العدل ركنًا أساسيًا في الدستور؛ إذ ضمن المساواة في المعاملة بين المواطنين بغض النظر عن معتقداتهم الدينية؛ وبالتالي، أُتيحت لليهود فرصة رفع دعوى قضائية ضد المسلمين، وهو أمر لم يكن مألوفًا في النزاعات القبلية التي كانت تُحلّ بالغرامات.

جعلت الشورى عملية صنع القرار لا مركزية، إذ كان النبي (صل الله عليه وآله وسلم)، بمثابة حكم توافقي لا حاكم مستبد (اتاي ،٢٠٠٦،ص ٢) وقد جمعت فكرة الأمة الواحدة سياسيًا بين جماعات متباينة، ومنحت كل جماعة حرية دينية، مع ضمان المساواة في الحماية، والوفاء بالالتزامات التعاقدية وفي الدول "البدائية" أو غير المستقرة الحديثة – والتي غالبًا ما تكون قبلية أو فوضوية كالمدينة المنورة قبل الإسلام – تقدم هذه المبادئ نموذجًا يُحتذى به: عقود اجتماعية توافقية للحد من المحسوبية، ومجلس شورى لقيادة شاملة، وعدالة تصالحية لإنهاء دوامات الثأر. ويُظهر نموذج المدينة المنورة كيف تُعزز الوحدة دون توحيد الصفوف الصمود في المجتمعات متعددة الأعراق، مع إعطاء الأولوية للتنمية الفردية وسيادة القانون على الاستبداد. يمكن للدول الهشة ذات الأغلبية المسلمة أن تحذو حذو هذا النموذج في مكافحة الفساد والتعايش بين

الأديان، من خلال دمج المثل العليا الخالدة مع السياقات المحلية. (نفس المصدر)

٢. مرحلة التطوير

التأثيرات الرئيسية والأمثلة	وصف	مرحلة التطوير
أكد الأمويون على الحكم الديني؛ بينما قام العباسيون بتطوير البيروقراطية.	أدى التفكك الذي أعقب عهد الرشيدون إلى صراعات أسرية وانقسامات طائفية، مما أدى إلى ظهور كيانات سياسية متنوعة تتبنى الأيديولوجيات الإسلامية محلياً.	التشرذم السياسي
ساهمت الأنظمة الإدارية الفارسية في تعزيز التنظيم.	أدى التوسع خارج الجزيرة العربية إلى دمج التقاليد المحلية، ولا سيما البيروقراطية الفارسية، في الخدمة المدنية العباسية، مما أدى إلى اختلافها عن بساطة المدينة المنورة.	التوفيق الثقافي
واجهت الدول الخلف تحديات في العودة إلى النماذج القائمة على الشريعة الإسلامية.	فرضت القوى الإمبريالية أنظمة أجنبية، مما أدى إلى تعطيل الحكم المحلي؛ وتصارعت دول ما بعد الاستعمار مع مزج المبادئ الإسلامية وبقايا الاستعمار.	الإرث الاستعماري

٣. تحدي الشرعية في الحكم المعاصر

تعاني أنظمة الحكم المعاصرة ذات الأغلبية المسلمة من مشاكل تتعلق بالشرعية بسبب الانحرافات عن شورى المدينة المنورة ومبادئ العدالة، وسط الاستبداد والضغوط العالمية.

وصف	ملاحظة
تفتقر إلى التشاور والعدالة كما في المدينة المنورة؛ فالديمقراطيات الاستبدادية أو المعيبة تقوض ثقة الجمهور وسلطته.	الاختلاف عن النماذج التاريخية
أصوات مسلمة تدعو إلى إحياء المبادئ الأصلية؛ وحركات الديمقراطية والحقوق تستشهد بالمدينة المنورة لما لها من شرعية راسخة.	دعوات للإصلاح
تفرض القوى العالمية تنازلات تتعارض مع الأعراف التاريخية، مما يعقد عملية التحالف الإسلامي.	تأثير العولمة

٤. دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية

إن أوجه عدم المساواة الاقتصادية تقوض الحكم، مما يجعل مبادئ العدالة في المدينة المنورة حيوية لتحقيق الاستقرار في المجتمعات الإسلامية التي يغلب عليها الشباب.

وصف	عامل
تؤدي أوجه عدم المساواة إلى الاضطرابات؛ أما العدالة التي تقدمها مدينة المدينة فتعالج التفاوتات المعاصرة.	توزيع الموارد
مواءمة النماذج الإسلامية مع التطلعات المحلية لتحقيق استقرار مستدام في الدول البدائية.	نماذج التنمية الاقتصادية
يطالب تزايد أعداد الشباب بحوكمة تعكس القيم؛ مخطط المدينة لتحقيق العدالة.	مشاركة الشباب

المناقشة

من أبرز الأمثلة على ذلك مجلس الشورى، الذي يُمثل نموذجًا بدائيًا للحكم الديمقراطي. إن إشراك المجتمع في عمليات صنع القرار من شأنه أن يُسلط الضوء على الممارسات الحديثة في الحكم، مُقدمًا مثالًا تاريخيًا لكيفية عمل آليات المشاركة. في العديد من الدول ذات الأغلبية المسلمة الجديدة، يتزايد النداء إلى الحكم التشاركي، وتُبرز حركات الإصلاح الديمقراطي الحاجة إلى إعادة تبني هذه المبادئ. ومن الأمثلة على ذلك، أن إحياء الإسلام السياسي في أجزاء أخرى من العالم غالبًا ما يتطلب أنظمة حكم تُحاكي نموذج المدينة المنورة، مع التركيز على صنع القرار الجماعي الذي يشمل شريحة أوسع من المجتمع (Hamid, Salah Al-Din, (2021): 223)

إن الإنصاف والعدالة، وهما من سمات نظام حكم المدينة المنورة، ضروريان لحل عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في معظم الدول النامية اليوم. فعدم القدرة على تحقيق العدالة عادةً ما يؤدي إلى السخط وعدم الاستقرار. ومن الأمثلة الدالة على ذلك، في أماكن مثل اليمن والصومال، حيث أدى غياب التوزيع العادل للموارد إلى التفكك الاجتماعي والصراع. لذا، ولتعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، لا بد من إرساء العدل باعتباره أحد ركائز الحكم.

وتتبنى دولة المدينة المنورة سيادة القانون، حيث تُستخدم القوانين لتنظيم شؤون الناس لا لإرادة القادة. وفي ظل الظروف المعاصرة، يُعدّ إعادة ترسيخ الأطر القانونية التي تُعلي من شأن العدل والمساءلة أمرًا جوهريًا. فالفساد والحكم التعسفي وانعدام المساءلة عادةً ما تُفضي إلى تآكل الثقة في أنظمة الحكم. وعند معالجة هذه المشكلات، ينبغي لصناع القرار تشجيع إصلاح القانون بما يرضي الشعب دون المساس بالقيم الإسلامية (محمد ضياء الدين الريس, ٢٠٢٢،ص ٧٣)

بدأت تظهر سلالات حاكمة، مصحوبة بتفتت سياسي، ومُدخلةً الحكم الإسلامي إلى سياقاتها. ومع ذلك، انطوى هذا التطور في الغالب على التخلي عن المبادئ التي تأسست في المدينة المنورة. وقد أظهرت الخلافة الأموية والعباسية، على وجه الخصوص، تحولًا في نمط الحكم،

حيث تحول التركيز نحو المركزية والإدارة بدلًا من صنع القرار الجماعي، وبالتالي لم يعد الأمر قائمًا على الروح الجمهورية نفسها ويشير هذا التباين التاريخي إلى ضرورة التعامل مع نماذج الحكم بعناية فائقة واحترام للمبـــادئ الكلاسيكية. غالبًا ما يكون الوضع هو غياب التواصل بين الحكومة والمحكومين، وهو ما يتفاقم بسبب غياب الوحدة ووجود الصراع في الدولة الحديثة البدائية. يمكن الاستفادة من هذا الإرث في توجيه الجهود المبذولة اليوم لتنســيق ممارسات الحكم، مع مراعاة الدروس المستفادة من الماضي لمعالجة القضايا المعاصرة.

مع اتساع رقعة الحكم الإسلامي في المجتمعات الأخرى، كان يستوعب العادات المحلية باستمرار. ويُبرز التوفيق الثقافي الذي لوحظ في مختلف الدول الإسلامية عبر تاريخ المنطقة مرونة نماذج الحكم. فعلى سبيل المثـــال، أدت التأثيرات الفارسية في الخلافة العباسية إلى ظهور ممارسات إدارية بيروقراطية لم تكن موجودة في المدينة المنورة (محمد جابر الأنصاري, ١٩٩٢، ص ١٨٢)

ينبغي للسياسة الحديثة أن تجد سبيلاً للموازنة بين الثقافات والتقاليد المحلية عند تطبيق القيم الإســـلامية. وتكمـــن المعضلة في إيجاد التوازن بين التقاليد ومراعاة السياقات الاجتماعية والثقافية المحلية للثقافات المعاصرة. فالقيادة الفعالة في المجتمعات الحديثة، حتى وإن كانت بدائية، غالباً ما تتطلب الاعتراف بالثقافات المحلية والامتثال لها، طالما يتم التمسك بالمبادئ الإسلامية الأساسية.

لطالما كان موضوع الشرعية محوراً ثابتاً في تطور الحكم الإسلامي. وتشير البيانات التجريبيـــة إلى أن مشـــكلة الشرعية تُعدّ قضية جوهرية في معظم الأنظمة الحديثـــة، لأنها لا تستطيع التوافق مع مُثُل دستور المدينة المنورة

انحراف عن النماذج التاريخية.

تميل أشكال الحكم الجديدة في الـــدول ذات الأغلبيـــة المسلمة إلى مخالفة مبادئ الحكم الإسلامي. فالأنظمـــة الاستبدادية، كتلك التي تمارسها بعض الأنظمة، قد تكون قمعية بدلًا من أن تكون تشاورية، مما يُسبب خيبة أمل ومعارضة عامة. وقد أثار تطبيق الحكم الإســـلامي في أماكن مثل أفغانستان تحت حكم طالبان تساؤلات حول شرعيته وتمثيله، لا سيما عندما لا تستند إدارة الدولة إلى إرادة الشعب.

تُؤكد هذه القضايا على ضرورة التأمل في أشكال الحكم السابقة القائمة على المشاركة المجتمعية والعدالة. ينبغي للحكومة الفعّالة أن تسعى إلى تمثيل المحكومين، وخلـــق شعور بالانتماء والمسؤولية يتناسب مع تاريخ المدينـــة المنورة.

توزيع الموارد والاستقرار الاجتماعي

يُعدّ التوزيع العادل للموارد أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. فعندما تُحتكر الموارد أو تُـــوزّع بشكل غير عادل، يؤدي ذلك إلى اضطرابات واســـتياء شعبي. وكما هو الحال في مناطق مثل اليمن والصومال، حيث توجد فوارق كبيرة، يجب على هياكل الحوكمة معالجة أوجه عدم المساواة الاقتصادية لبناء الشرعية والثقة داخل المجتمع.

وإدراكًا لذلك، ينبغي لواضعي السياسات في الـــدول المعاصرة إعطاء الأولوية للعدالة الاجتماعية والاقتصادية كجزء من استراتيجية الحوكمة. وانطلاقًا من المبـــادئ الإسلامية التاريخية التي تدعو إلى توزيع الثروة والرفاه، يمكن للحكومات المعاصرة تبني سياسات تضمن تلبيـــة الاحتياجات الأساسية، مما يعزز التماسك الاجتماعي.

مشاركة الشباب وتطلعاتهم

مع وجود شريحة كبيرة من الشباب في العديد من الدول ذات الأغلبية المسلمة، تُعدّ مشاركة هذه الفئة في عمليات الحوكمة أمرًا حيويًا. غالبًا ما تتجاوز تطلعات الشباب هياكل الحكم القائمة، التي قد تُعتبر غير ذات صـــلة أو منفصلة عن الواقع. ويتردد صدى المطالبـــة بالعدالـــة والمساواة بقوة لدى حركات الشـــباب الســـاعية إلى الإصلاح.

إن إشراك الشباب في العملية السياسية، والاعتراف بآرائهم، ومواءمة ممارسات الحكم مع مطالبهم، من شأنه أن يُنعش المشاركة السياسية ويُعزز الحكم. وينبغي إعادة النظر في نموذج المدينة المنورة الذي يُركز على المشاركة المجتمعية، لاستلهام أطر حكم معاصرة تُناسب جميع الأجيال.

دراسات حالة مقارنة

يُقدم فحص دراسات حالة محددة، مثل الصومال واليمن وأفغانستان، أمثلة مؤثرة لكيفية تفاعل المبادئ التاريخية للحكم مع الواقع المعاصر.

في الصومال، أدى غياب حكومة موحدة إلى تفتت السلطة، ما يُعيق تحقيق العدالة وتوفير الخدمات الأساسية. ويُبرز غياب إطار حكم شرعي عواقب الابتعاد عن المبادئ التأسيسية التي أُرسيت في نموذج المدينة المنورة. تتنافس أنظمة الحكم التقليدية، كالهياكل القائمة على العشائر، مع التدخلات الخارجية، مما يعقد الجهود المبذولة لاستعادة الحكم المتماسك. وتوضح هذه الحالة أهمية دمج المبادئ التاريخية في الأطر المعاصرة لإرساء الشرعية والتماسك الاجتماعي.

الاستنتاج

غالبًا ما تستند المطالبات المعاصرة بإصلاح الحكم الإسلامي إلى الأطر التاريخية لتبريرها. وتميل التيارات الداعمة للديمقراطية وحركات حقوق الإنسان إلى اعتبار دولة المدينة المنورة نموذجًا يُحتذى به في العالم الحديث، مما يوحي بأن عددًا من المسلمين لا يزالون يرون إمكانات كامنة في المبادئ التاريخية للحكم التي تُعطي الأولوية للعدالة والتشاور ومصلحة المجتمع حيث تتطلب الإصلاحات جهدًا حقيقيًا لإحياء هذه المبادئ في الأنظمة السياسية المعاصرة، بحيث تستند القيادة إلى مطالب ورغبات الجماهير بدلًا من مصالح فئة قليلة. ويبرز تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التفاعل بين هياكل الحوكمة والواقع الاقتصادي في الدول النامية المعاصرة.

قائمة المصادر والمراجع العربية

١. يحيى القرشي (٢٠١٨). عن نظرية السلطة في الإسلام: دراسة في مفهوم السلطة السياسية ومصادرها والتي تقدم في الفكر الإسلامي [في نظرية السلطة في الإسلام: دراسة في مفهوم السلطة السياسية ومصادرها ووقائعها في الفكر الإسلامي].

٢. العراقي، ع. (١٩٩٧). كتاب الكتاب الشيخ مصطفى عبد الرزاق مفكرا واديبا ومصلحا [كتاب ذكرى الشيخ مصطفى عبد الرزاق مفكر وأديب ومصلح]. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، لجنة الفلسفة.

٣. العراقي، ع. (التاريخ). كتاب ذكريات [كتاب تذكاري]. عالم الكتب، ٤٤، ١٢٣.

٤. حلاق، و. (٢٠١٤). الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي [الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة وأزمة الحداثة الأخلاقية]. المركز العربي للأبحاث والدراسة.

٥. العوا، م. س. (١٩٧٥). النظام السياسي في الدولة الإسلامية [النظام السياسي للدولة الإسلامية] (ص ٨٥).

٦. خليف، و. ص. أ، & أحمد، م. ص. (٢٠١٨). إجراءات الدولة الإسلامية في ضوء الوثيقة (دستور) المدينة المنورة. الفرائد في الجديدة الإسلامية والعربية، ٣٥ (١)، ٢١٣٧-٢٢٣٦.

٧. الجرجاني، ع. ب. م. ب. (١٤٠٣هـ). [دراسة]. بيروت: دار الكتب العلمية.

٨. كوس، ر.، & رشيد. (٢٠١٦). السُّنن الإلهية في التَّصَرُّفات النَّبَوية: التَّدَرُّج في الأحداث التاريخية أُنْمُوذَجًا. دورية كان التاريخية: المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٩ (٣١)، ٥٣-٥٩.

٩. عبد العزيز، أ. ف. (٢٠٢٤). مسألة الوحي وموقف المارشال هدجسون منها في كتابه مغامرة الاسلام. مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، ١٤ (٤).

١٠. جبرون، م.، والمركز العربي للدراسات والأبحاث. (٢٠١٤). مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحتمية

الحداثة [مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحتمية الحداثة]. المركز العربي للأبحاث والدراسة.

١١. ساسي، س.، والمركز العربي للدراسات والأبحاث. (٢٠٢١). مشروعية السلطة في الفكر السياسي اليمني الإسلامي. المركز العربي للأبحاث والدراسة.

١٢. اتاي، ح. (٢٠٠٦). سياسة المسلمين السابقين وإهمال الشورى (ص٢-٤) .

١٣. اتاي، ح. (٢٠٠٦). سياسة المسلمين السابقين وإهمال الشورى الطائفية (ص٢).

١٤. الأنصاري، م. ج. (١٩٩٢). موقف الإسلام من نمط الحياة الراعية في القرآن الكريم والسنة النبوية: دراسة تحليلية-تفسيرية لمغزاه وأبعاده المجتمعية والتطورية. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ١٠ (٣٩)، ١٧٦-١٩٥.

قائمة المصادر والمراجع الاجنبية

1. Arjomand, Saïd Amir. "The Constitution of Medina: a sociolegal interpretation of Muhammad's acts of foundation of the umma." International Journal of Middle East Studies 41, no. 4 (2009): 555-575.
2. Idrees, Fatima. "Charter of Madina: The First Constitutional Document." Available at SSRN 4807108.(٢٠٢٤)
3. Hamid, Salah Al-Din. "The Prophetic Approach in Consultation Through the Biography of the Prophet." Islamic Sciences Journal 12, no. 2 (2021): 223-250.